**مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة**
ISSN: 3292-5353/E-ISSN: 2661-7528
المجلد: 08، العدد:02 - السنة: 2021 ، ص.ص: 64 - 84

# دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009- 2018

# An analytical study of the state of Arab Food Security According to the Global Food Security Indicators During the Period 2009-2018

**وسيلة واعر، * جامعة باتنة1، الجزائر، البريد الالكتروني:** wassila.ouaar@univ-batna.dz
**قرمية دوفي، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، البريد الالكتروني:** g.douffi@centre-univ-mila.dz

**تاريخ الاستلام: 2021/05/06** **تاريخ القبول: 2021/07/16**

**ملخص:** تتناول هذه الدراسة موضوع الأمن الغذائي الذي يعد أحد أهم الآليات التي تعتمدها الدول للتقليل من حدة التبعية الغذائية وآثارها السلبية على النشاط الاقتصادي. وفي هذا الإطار تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على وضعية الأمن الغذائي في الدول العربية وفق مؤشرات الأمن الغذائي العالمي كدراسة تحليلية للفترة 2009-2018.

بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والإحصائيات المتخصصة، توصلت الدراسة إلى أن مستوى تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية لا يزال متواضع والفجوة الغذائية في الارتفاع، مما يستدعي تكثيف جهود أكبر لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة وتجسيد مقومات الأمن الغذائي.

**الكلمات المفتاحية:** أمن غذائي؛ دول عربية؛ زراعة؛ فجوة غذائية؛ مؤشرات الأمن الغذائي العالمي.

**تصنيفات JEL:** Q18 ; O13

**Abstract**: The Food Security is one of the most important tools that are used by many countries in the world in order to reduce food dependency and mitigate its negative effects on economic activity.

This study aims to identify the food security situation in the Arab world according to the global food security indicators as an analytical study for the period 2009-2018.

Depending on the descriptive and analytical approach and specialized statistics, the study found that the achievement food security level in the Arab world is still far, and food gap widens, which calls for intensifying efforts to achieve sustainable agricultural development, establish food security indicators.

**Keywords**: Food security; Arab world; Agriculture; Food gap; Global food security indicators.

**JEL classifications codes:** O13; Q18.

* **المؤلف المراسل**

**مقدمة:**

يعد الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه دول العالم، فأن تحقق دولة ما أمنها الغذائي ليس بالأمر السهل، لأن رهان تحقيق الأمن الغذائي هو ضمان إمدادات كافية من الغذاء أمام فجوة غذائية قوية فرضها اقتصاد السوق في ظل انهيار أسعار النفط التي أثقلت كاهل الدول وزادت من تبعيتها الخارجية، وعلى هذا الأساس تقوم وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) بإصدار المؤشر العام للأمن الغذائي الذي يعكس وضعية الأمن الغذائي بالعالم.

وفي هذا الإطار تسعى العديد من الدول الناجحة نحو دفع عجلة التنمية بمختلف أبعادها خاصة الزراعية منها لاسيما بعد الأزمة العالمية للغذاء، للنهوض بالقطاع الزراعي والتقليل من درجة التبعية الغذائية والتخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي، وتعد الدول العربية من بين الدول التي تمكنت من تحقيق فائض في بعض السلع الغذائية من خلال تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية والحيوانية والسمكية وتنمية الأقاليم الريفية، كما عرفت إصلاحات كبيرة وجهود مقدرة لتنمية القطاع الزراعي سعيا منها نحو تشجيع الاستثمار الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.

**أ- الإشكالية:**

تهدف الدول العربية من خلال البرامج الطموحة التي أقرتها إلى دعم قطاع الزراعة وتطويره وجعله مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستداما بيئيا، بما يضمن تأمين قدر كبير من المنتجات الزراعية لتلبية حاجيات أفراد المجتمع من الغذاء، تأسيسا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

**إلى أي مدى استطاعت الدول العربية تحقيق أمنها الغذائي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2018؟**

**ب- أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- كشف الإمكانيات الرئيسية التي تتمتع بها الدول العربية في مجال إنتاج السلع الغذائية والموارد الزراعية؛
- عرض أهم مؤشر الأمن الغذائي العالمي الذي تصدره وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU)؛
- تقييم مدى تحقيق الدول العربية لأمنها الغذائي وفق مؤشرات الأمن الغذائي العالمي؛
- التعرف على وضعية الفجوة الغذائية بالدول العربية ومدى تحقيقها لأمنها الغذائي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي؛
- التعرف على أسباب العجز الغذائي في الدول العربية؛
- الخروج ببعض الاقتراحات لتحسين وضعية الأمن الغذائي في الدول العربية للتقليل من حدة التبعية الاقتصادية وتوفير الحق في الحصول الآمن على الغذاء.

**جـ- أهمية الدراسة:**

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية تحليل الوضعية الغذائية في الدول العربية للتعرف على واقع الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي الذي تصدره وحدة المعلومات الاقتصادية(EIU) .

**د- منهجية الدراسة:**

اعتمدنا في إعدادنا لهذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي ضمن محاور البحث، والاعتماد على المراجع المتخصصة والبيانات والإحصائيات، ومن ثم استخلاص جملة من النتائج وتقديم الاقتراحات .

**أولا– التأصيل النظري للدراسة:**

**1.تعريف الأمن الغذائي:**

يعني مفهوم الأمن الغذائي حسب منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) عام 1996 في المادة 1 منه: "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشيطة".

لقد أصبح هذا المفهوم أكثر توافقا مع تحرير التجارة الدولية خاصة في السلع الغذائية، لينتقل مفهوم الأمن الغذائي من المفهوم التقليدي الذي يرتبط تحقيقه بالاكتفاء الذاتي وتوفير الغذاء محليا إلى المفهوم الحديث الذي يتعلق بالفجوة بين كمية وقيمة المواد المستوردة والمصدرة (سعيدة و حكيمة، 2016، صفحة 77).

يعبر الأمن الغذائي عن " قدرة الدولة على توفير المستوى الغذائي الضروري عن طريق الإنتاج المحلي والاستيراد من الخارج" (مراد، 2010، صفحة 46).

كما عرف بأنه "الحالة التي تستطيع فيها جميع الأسر أن تحصل ماديا واقتصاديا على ما يكفيها من طعام ،وا ِلا يكون هناك ما يهددها بفقدان قدرتها الحصول على هذا الطعام" (البكري، 2015، صفحة 6).

نستنتج من التعاريف السابقة أن مفهوم الأمن الغذائي هو الحالة التي يمكن فيها أفراد المجتمع الحصول على احتياجاتهم الغذائية وفقا لحدود دخولهم المتاحة، فهو لا يعني الاكتفاء الذاتي من الغذاء الذي يتحقق فقط محليا حسب قدرة الدولة، بل يعني توفير احتياجات جميع الأفراد من الغذاء سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد، لذلك نجد الدول تختلف في درجة تحقيقها للأمن الغذائي نظرا للفائض أو العجز في ميزانها التجاري.

## 2.أنواع الأمن الغذائي:

لابد من التمييز ما بين مستويين للأمن الغذائي وهما (البكري، 2015، صفحة 6):

### 1.2. الأمن الغذائي المطلق:

يقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى من الأمن الغذائي مرادف لمصطلح الاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، غير أنه من الصعب جدا تحقيق هذه الوضعية، كما أنها لا تمكن الدولة الاستفادة من التجارة الدولية واستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها.

### 2.2. الأمن الغذائي النسبي:

يعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، فهو القدرة على توفير احتياجات المجتمع من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

## 3.مؤشرات الأمن الغذائي العالمي:

يعكس مؤشر الأمن الغذائي العالمي الذي تصدره وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) وضعية الأمن الغذائي بالعالم، والذي يتوفر على أربعة مؤشرات للأمن الغذائي تساعد على توجيه سياسات الأمن الغذائي والتغذية وتحديد أولوياتها وكذا تقديم صورة شاملة أكثر دقة عن حالة الأمن الغذائي في بلد ما، تتمثل هذه المؤشرات في (مكيد و بن عباد، 2017، صفحة 2):

### 1.3. مؤشر توفر الغذاء:

يعتبر التوفر بعدا هاما من أبعاد الأمن الغذائي، والذي يعكس إتاحة ما يكفي من الغذاء للأفراد، ولا يشترط بعد التوافر كمية الغذاء فقط بل جودته أيضا وتنوعه، وتتضمن مؤشرات

تقييم التوفر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات، وكذا متوسط إمدادات البروتينات ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي.

**2.3. مؤشر الحصول على الغذاء:**

الحصول على الغذاء يعني إمكانية وصول الموارد الغذائية بشكل مناسب ومستمر للأفراد للحصول على نظام غذائي مغذ ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء من خلال الدخل، أسعار الغذاء والقدرة على تلقي الدعم الاجتماعي، كما يشمل أيضا إمكانية الحصول على الغذاء بالنظر إلى مدى توفر البنى التحتية للنقل والطرقات إضافة إلى معدل نقص التغذية.

**3.3. مؤشر استقرار الغذاء:**

يعبر بعد الاستقرار على إمكانية الحصول الغذاء باستمرار دون أن يكون هناك مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب أزمة معينة، بمعنى لكي يصل الأفراد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن يكون لديهم القدرة على الوصل إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات دون أن يكون هناك خطر فقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة للصدمات الاقتصادية أو المناخية أو الإحداث الموسمية، وعليه فإن مفهوم استقرار الغذاء يشمل بعد الإتاحة وبعد الوصول إلى الغذاء.

**4.3. مؤشر الإستفادة من الغذاء:**

تتوقف الاستفادة من الغذاء على نوعية الأغذية وكيفية إعدادها وتخزينها...وغيرها، ويضم بعد الاستفادة من الغذاء مجموعتين تشمل الأولى المتغيرات التي تحدد القدرة على الانتفاع من الأغذية (توفر التجهيزات المنزلية والحصول على المياه والصرف الصحي) أما الثانية فتحدد نتائج الانتفاع من الأغذية التي تظهرها العديد من الأمراض مثل هشاشة العظام، فقر الدم، عدد النساء في سن الإنجاب اللاتي يعانين من فقر الدم، القصور الغذائي لدى الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال والتقزم.

## ثانيا- واقع الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2018:

ترتكز سياسة الدول العربية على التدعيم الدائم للأمن الغذائي، باتخاذ الزراعة كمحرك للتنمية والتنوع الاقتصادي من خلال تكثيف إنتاج السلع الغذائية النباتية والحيوانية والسمكية وتنمية الأقاليم الريفية، وتتمثل المؤشرات الأساسية للأمن الغذائي في الدول العربية فيما يلي:

### 1. مؤشر توفر الغذاء:

يقاس الأمن الغذائي بقدرة الدولة على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها سواء من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية، وفيما يلي نوضح مؤشر إتاحة الغذاء الذي يتضمن الإنتاج من السلع الغذائية الرئيسية النباتية والحيوانية والسمكية وكذا التجارة الخارجية.

### 1.1. أوضاع إنتاج السلع الغذائية الحيوانية والسمكية في الدول العربية:

يلعب قطاع الثروة الحيوانية والسمكية دورا هاما في اقتصاديات الدول العربية وتوفير الأمن الغذائي لها، كما تمثل المنتجات الحيوانية والسمكية مصدرا هاما للبروتين الحيواني في الدول العربية ككل، والذي تقدر فيه أعداد الثروة الحيوانية 350.48 مليون رأس عام2017 كما تعتبر الأسماك من السلع التصديرية الأساسية في الدول العربية، إذ بلغ إنتاجها5.23 مليون طن عام2017 ، بنسبة زيادة بلغت5.45% مقارنة بعام 2016 (المنظمة العربية للتنمية، 2018)، والجدول الموالي يوضح أكثر إنتاج السلع الغذائية الحيوانية والسمكية في الدول العربية:

**الجدول01: إنتاج السلع الغذائية الحيوانية والسمكية في الدول العربية للفترة 2009-2018**

(الوحدة: ألف طن)

| السلع الغذائية الحيوانية والسمكية | متوسط الفترة 2015/2009 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| إجمالي إنتاج اللحوم | 8411.96 | 9045.36 | 9379 | 10114 |
| إجمالي إنتاج الألبان ومنتجاتها | 26638 | 27780 | 28120 | 28370 |
| إجمالي إنتاج بيض المائدة | 1613 | 2180 | 2350 | 2410 |
| إجمالي إنتاج الأسماك | 4514 | 5130 | 5300 | 5890 |

**المصدر**: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 37، 38.

تشير البيانات الواردة في الجدول إلى إنتاج السلع الغذائية الحيوانية والسمكية في الدول العربية، حيث عرف إنتاج اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن ارتفاع مستمر إذ تساهم الدول العربية ما نسبته 4,7% من إجمالي إنتاج اللحوم العالمي عام 2018، وتعد مصر والسودان والمغرب والجزائر والسعودية على رأس الدول المنتجة للحوم الحمراء عربيا.

كما عرف إنتاج الدول العربية من الألبان ومنتجاتها تزايد مستمر هو الآخر إذ بلغ 28370 ألف طن عام 2018 مقابل 26638 ألف طن لمتوسط الفترة 2009-2015، كما تساهم الدول العربية بـ 3,38% من إجمالي الإنتاج العالمي عام 2018 وهي نسبة منخفضة نتيجة انخفاض المزارع والأعلاف، وما نسبته2.69% من إجمالي إنتاج بيض المائدة لنفس السنة.

تعتبر الأسماك من السلع التصديرية الهامة في الدول العربية، إذ بلغ إنتاجها 5300 ألف طن عام2017، وتحتل دول المغرب العربي الصدارة في الوطن العربي من حيث الإنتاج

السمكي، إذ تساهم بنسبة 49.57% من إجمالي الإنتاج بالدول العربية عام 2017، نظرا للإمكانات التي تزخر بها دول المغرب العربي، من موارد بحرية ومياه داخلية.

### 2.1. أوضاع إنتاج السلع الغذائية النباتية في الدول العربية:

تعبر السلع الغذائية النباتية عن سلع الحبوب والزيوت النباتية والسكر والبقوليات والخضر والفواكه والدرنات، ويوضح الجدول الموالي أهم مؤشرات إنتاج هذه السلع:

**الجدول 02: إجمالي إنتاج السلع الغذائية النباتية في الدول العربية خلال الفترة 2009-2018** (الوحدة: ألف طن)

| 2018 | 2017 | 2016 | متوسط الفترة 2015/2009 |
|---|---|---|---|
| محصول الحبوب | | | |
| 5188 | 5509 | 49640 | 54502 |
| محصول البطاطس | | | |
| 13761 | 14371 | 13883 | 14805.6 |
| السكريات | | | |
| 22621.28 | 22084.83 | 22282.64 | 22735.3 |
| محصول البقوليات | | | |
| 1553 | 1492 | 1230 | 1452.2 |
| المحاصيل الزيتية | | | |
| 3041.47 | 2899.35 | 1919.84 | 7255.7 |
| محصول الخضر | | | |
| 54538 | 50159 | 53861 | 57676.6 |
| إنتاج الفواكه | | | |
| 33766 | 35135 | 35916 | 34365.7 |
| إنتاج التمور | | | |
| 6058 | 5927 | 6169 | 5955.06 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017،2018.

يلاحظ من الجدول تراجع إجمالي إنتاج الحبوب في الدول العربية عام 2018 مقارنة بعام 2017 بلغت 5.82%، ولا تزال إنتاجية الحبوب في الدول العربية متدنية بسبب عدة عوامل من بينها الفجوة التقنية والمالية كما أن معظم مساحات الحبوب تزرع في مناطق تشهد تذبذب في معدل تساقط الأمطار خلال مراحل نمو المحصول.

كما بلغ الإنتاج العربي من البطاطس 3.52% من إجمالي إنتاج البطاطس عالميا، إلا أنه يلاحظ من الجدول انخفاض إنتاج البطاطس في الوطن العربي عام 2018بسبب انخفاض المساحة المزروعة وكذا انخفاض استيراد تقاوي البطاطس من أوربا بسبب تعرضا للجفاف.

ولقد ظلت مساهمة الدول العربية من الإنتاجية العالمية لقصب السكر متواضعة ومستقرة خلال الفترة 2009-2018 نتيجة لثبات المساحات الزراعية المخصصة لزراعة محصول قصب السكر إضافة إلى قلة الموارد المائية. أما إنتاج البقوليات في الدول العربية فقد بلغ 1.49%من الإنتاج العالمي من البقوليات، وبالرغم من ارتفاع محاصيل البقوليات إلا أنها بحاجة إلى اهتمام اكبر لزيادة إنتاجيتها خاصة بعد تدني ربيحتها مما دفع المزارعين نحو التوجه إلى زراعة محاصيل ذات ربحية أعلى، أما فيما يخص إنتاج المحاصيل الزيتية فيحتل المغرب العربي المرتبة الأولى عربيا، ورغم ذلك فإن معدلات الاكتفاء الذاتي في إنتاج الزيوت منخفضة، نتيجة لانخفاض المساحات المزروعة.

شكل إنتاج الدول العربية من الخضر ما نسبته 4.71% من إجمالي إنتاج الخضر عالميا، ولقد شهدت إنتاجية الخضر بالدول العربية زيادة في الإنتاج عام 2018، لأن معظم الإنتاج يتم في البيوت المحمية التي يتم زراعتها لعدة مرات في العام. وبمقارنة إنتاجية الخضر في الدول العربية فقد بلغت أقصاها في دول المغرب العربي.

والملاحظ من الجدول انخفاض إنتاج الفاكهة في الدول العربية عام 2018 بسبب التغيرات المفاجئة في درجات الحرارة والرياح والرطوبة، مما أثر على الكمية المنتجة من المحصول.

لقد حقق إنتاج التمور في الدول العربية زيادة طفيفة عام 2018 مقارنة بعام 2017، مع العلم أن الدول العربية تنتج ما نسبته 73.49% من الإنتاج العالمي عام 2018 وتحتل مصر، الجزائر، السعودية، العراق الصدارة في إنتاج التمور في الدول العربية.

**2.مؤشر الحصول على الغذاء:**

يعبر مؤشر الحصول على الغذاء على قدرة كافة الأفراد في المجتمع على تلبية احتياجاتهم من الغذاء، وتعد أسعار السلع الغذائية ومستويات دخول الأفراد من أهم مؤشرات قياس إمكانية الحصول على الغذاء:

**1.2. أسعار السلع الغذائية في الدول العربية:**

تعتبر أسعار السلع الغذائية من أهم المتغيرات ذات الأثر المباشر على إمكانية الحصول على الغذاء، ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك مؤشرا يعتمد عليه في قياس مستويات غلاء المعيشة والتضخم، ومنه مقدرة الأفراد في الحصول على الغذاء، ويوضح الجدول الموالي بيانات الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك في الدول العربية خلال الفترة 2010-2018:

**الجدول 03: الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك في الدول العربية**

**خلال الفترة 2010-2018** (سنة الأساس2010=100 )

| متوسط الفترة 2015/2010 | 2016 | 2017 | 2018 | معدل التغير بين عامي 2016 و2018 |
|---|---|---|---|---|
| 146.03 | 186.889 | 208.67 | 179.546 | - 3.93 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017، 2018.

تشير البيانات الواردة في الجدول إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك في الدول العربية ككل عام 2017 مقارنة بمتوسط الفترة 2010-2015، بينما تراجع عام 2018 مقارنة بسنة 2016 بنسبة03.93% ، أما على مستوى كل دولة عربية فتتفاوت قيمة معدل التغير بين الارتفاع والانخفاض، كما سجل الرقم القياسي لأسعار الغذاء انخفاض أيضا على المستوى العالمي، ويعود ذلك إلى التحسن في الانتاجو ارتفاع مستويات المخزون الغذائي مما يسمح بالحصول على السلع الغذائية.

### 2.2. التجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية:

يتحقق الأمن الغذائي متى اهتمت حكومات الدول بإنتاج المحلي من الغذاء أو الاستيراد الخارجي له، وعليه فإن توفير الغذاء مرتبط بأمرين أساسيين وهما: القدرة على إنتاج السلع الغذائية مما يستدعي وجود الوسائل المادية والوسط الطبيعي المناسب لنمو النباتات والحيوانات والأسماك، وكذا القدرة على استيراد المواد الغذائية، مما يستدعي وجود ميزان تجاري يوفر للدولة إمكانية استيراد ما تعجز على إنتاجه من غذاء، والجدول الموالي يوضح أكثر التجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية:

**الجدول 04: قيمة الواردات الغذائية من إجمالي الصادرات السلعية في الدول العربية خلال الفترة 2009-2017** (الوحدة: نسبه مئوية)

| 2015-2017 | 2014-2016 | 2013-2015 | 2012-2014 | 2011-2013 | 2010-2012 | 2009-2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 32,55 | 26,55 | 23,65 | 20,45 | 20,08 | 17,8 | 17,4 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات قاعدة بيانات منظمة التغذية والزراعة (الفاو)، نقلا عن موقع: http://www.fao.org/faostat

يعبر الجدول عن قيمة الواردات الغذائية (باستثناء الأسماك) من إجمالي الصادرات السلعية، ويوضح هذا المؤشر مقياسا لمدى الضعف وقدرة احتياطيات النقد الأجنبي لدفع ثمن الواردات الغذائية بالدول العربية، ولقد عرف هذا المؤشر تزايد معتبرا للفترة 2015-2017 مقارنة بالفترة 2009-2011، نتيجة لتزايد الواردات الغذائية وضعف الإنتاج وكذا تردي الأوضاع الأمنية لبعض الدول.

### 3.مؤشر استقرار الغذاء:

يعبر مؤشر استقرار الغذاء عن استدامة وتواصل إتاحة غذاء آمن والحصول عليه دون التعرض للتقلبات أو الأزمات، وتوضح الجداول الموالية عن أهم معايير قياس مؤشر استقرار الغذاء:

### 1.3. معدلات نمو السكان:

تؤثر الزيادة في عدد السكان على استقرار الغذاء بدرجة كبيرة، ويوضح الشكل الموالي معدل نمو سكان الدول العربية مقارنة بنمو السكان على مستوى العالم.

**الشكل01: معدل نمو سكان الدول العربية مقارنة بنمو السكان على مستوى العالم عام 2017**

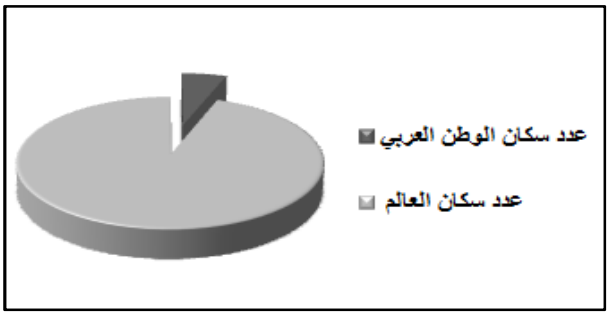


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2018.

لقد أوضحت الإحصاءات أن عدد سكان الدول العربية ارتفع من 412.767 مليون نسمة عام 2015 إلى 422.682 مليون نسمة عام2018 .

يمثل عدد سكان الدول العربية 5.54% من إجمالي سكان العالم عام 2018، كما بلغ المعدل السنوي لنمو السكان في الدول العربية 1.92% خلال الفترة 2015-2018 وهو معدل مرتفع نسبيا مقارنة بالمعدل السنوي لنمو السكان على مستوى العالم 1.1 % (المنظمة العربية للتنمية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2018، صفحة 45).

يمكن القول بأن زيادة عدد السكان تؤثر بشكل كبير على استقرار الغذاء، إذ يتوقف اتجاه متوسط نصيب الفرد من الغذاء المتاح للاستهلاك على علاقة معدل الزيادة في المتاح من الاستهلاك بمعدل النمو السكاني

### 2.3. معدلات الاكتفاء الذاتي:

يسمح تحليل معدلات الاكتفاء الذاتي بالتعرف على حقيقة الوضع الإنتاجي من مختلف السلع الغذائية بمعنى قدرة الإنتاج المحلي في الدول العربية على مقابلة المتطلبات

الاستهلاكية، ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من السلع الغذائية في الدول العربية وفقا لمعدلات الإكتفاء الذاتي كما يلي:

سلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة وذات الفائض في التصدير، وهي البيض والبطاطس والخضر والفاكهة والأسماك والتمور.

سلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المتوسطة والتي تعتمد فيها الدول العربية بدرجة أقل على الأسواق الخارجية للحصول على احتياجاتها، وهي اللحوم والألبان ومنتجاتها.

سلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة والتي تعتمد فيها الدول العربية بدرجة أكبر على الأسواق الخارجية للحصول على احتياجاتها، وتتضمن الزيوت النباتية والحبوب والبقوليات والسكر.

لقد قدر معدل الاكتفاء الذاتي من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الدول العربية 65.97% عام 2018 مقارنة بـ 68.75% عام2017، ولقد أشارت إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن معدلات الاكتفاء الذاتي في الدول العربية قد تراوحت من تحقيق فائض في بعض السلع وعجز في سلع أخرى، وعليه فإن بعض السلع الغذائية الرئيسية مثل الحبوب والسكر والزيوت النباتية تتطلب مزيدا من الاستثمارات لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة المتاح للاستهلاك منها (المنظمة العربية للتنمية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2018، صفحة 34).

**4.مؤشر الإستفادة من الغذاء:**

يعتبر مؤشر الاستفادة من الغذاء مؤشرا هاما من مؤشرات تحقيق الأمن الغذائي والذي يُعنى بمدى الاستفادة من المنتجات الغذائية المتاحة للاستهلاك دون هدر أو نقص في الغذاء، وتوضح الجداول الموالية عن أهم معايير قياس مؤشر الاستفادة من الغذاء:

### 1.4. الفجوة الغذائية في الدول العربية:

قدرت الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية في الدول العربية خلال الفترة 2009-2017 على أساس الفرق بين إنتاج الغذاء وما هو متاح لديها للاستهلاك من مجموع السلع الغذائية المستوردة من خارج الدول العربية، أي صافي الاستيراد من السلع الغذائية، والجدول الموالي يوضح أكثر قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية:

**الجدول 05: نصيب الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية خلال الفترة 2009-2017**

(الوحدة: مليار دولار)

| الفترة | متوسط الفترة 2015/2009 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| القيمة | 39.3 | 34.5 | 33.6 |

**المصدر**: بناء على التقرير السنوي للإحصاءات الزراعية العربية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 37.

يوضح الجدول أن قيمة الفجوة من السلع الغذائية الرئيسية (التي لا تتضمن السلع الغذائية المصنعة والبن والكاكاو والشاي) قد تراجعت من 39.3 مليار دولار لمتوسط الفترة 2009-2015 إلى 33.6 مليار دولار عام2017 ، بنسبة انخفاض بلغت 14.5% عن متوسط الفترة 2009-2015.

ومن الملاحظ أنه وبالرغم من تسجيل الدول العربية لزيادات معتبرة لبعض السلع الرئيسية، إلا أن الطلب في بعض المنتجات التي لا تمتلك الدول العربية فيها الإنتاج الوفير كالقمح والسكر...وغيرها لا يزال في الارتفاع، والتي تشكل في مجمعها العناصر الأساسية للاستهلاك لسكانها، كما أن قيمة الفجوة الغذائية بالدول العربية تتفاوت من بلد لآخر حسب

عدد السكان ومستوى الدخل والعادات الاستهلاكية، إضافة إلى الإمكانيات الطبيعية وحسن استخدامها.

### 2.4. نقص الغذاء في الدول العربية:

إن انتشار نقص التغذية يعبر عن إمكانية أن يستهلك الفرد كمية من السعرات الحرارية لا تكفي لتغطية احتياجاته من الطاقة لحياة نشطة وصحية، ويتم حساب المؤشر من خلال مقارنة توزيع احتمالي لاستهلاك الطاقة الغذائية اليومية المعتادة مع مستوى عتبة تسمى الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية، ويوضح الجدول الموالي وضعية نقص التغذية في الدول العربية عام 2017:

**الجدول06: وضعية نقص التغذية في الدول العربية عام 2017** (الوحدة: نسبة مئوية)

| المنطقة | نسبة انتشار قصور التغذية من إجمالي السكان | الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال | الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم | الأطفال دون سنة الخامسة الذين يعانون من الوزن الزائد | البدانة لدى البالغين | عدد النساء في سن الإنجاب اللاتي يعانين من فقر الدم | الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع الذين تقل أعمارهم عن ستة أشهر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدول العربية | **6.54** | 5,42 | 13,34 | 5,14 | 20,38 | 63,43 | 15,88 |
| العالم | **10.7** | 7.7 | 22.9 | 6 | 12.8 | 32.8 | 43 |

**المصدر**: إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2017، ص: 86.

يتبين من الجدول أن نسبة السكان الذي يعانون نقص التغذية في العالم تمثل 10.7% من إجمالي عدد سكان العالم ككل عام2017 ، وبالنسبة للدول العربية فلقد عرفت هذه

النسبة أعلاها في اليمن بنسبة بلغت28,8% وأدناها في الكويت بأقل من2,5% (المنظمة العربية للتنمية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2017، صفحة 77)، كما يوضح الجدول بعض المؤشرات الأخرى التي تعكس الحالة الراهنة لنقص التغذية في الدول العربية والعالم ككل، والتي تشير إلى نقص الوصول إلى الغذاء وانتشار انعدام الأمن الغذائي للسكان الذين يعيشون في أسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي عند تعرضها لتقليل كمية الغذاء أو تخطي وجبات الغذاء أو الجوع أو الاضطرار إلى قضاء يوم كامل دون تناول الغذاء، بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى.

**ثالثا: أسباب العجز الغذائي في الدول العربية**

تعتمد إستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي بالأساس على التنمية الزراعية المستدامة وتشخيص الأسباب الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائيوا يجاد حلول لها قبل تفاقمها، ويمكن إجمال أهم الأسباب تفاقم العجز الغذائي في الدول العربية على النحو التالي:

- التحولات المناخية والأحداث العالمية وزيادة الطلب على النفط أدى إلى ارتفاع أسعار النفط، وما ترتب عليها من ارتفاع أسعار الغذاء وتهديد نضوب المصادر النفطية وحق الأجيال القادمة في الحصول على مختلف المنتجات الزراعية و الموارد الطبيعية؛
- تحول أزمة الغذاء من اختلال بين العرض والطلب إلى أزمة إنتاج وأسعار بسبب سوء أداء الأسواق والتلاعب بها؛
- ارتفاع تكاليف الطاقة لها أثر بالغ على عمليات الإنتاج الزراعي وتجهيز الأغذية؛
- استخدام المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الإحيائي يساهم في زيادة الطلب عليها وارتفاع أسعارها، مما يشكل عاملا قويا في ارتفاع أسعار السلع الغذائية وتفاقم الفجوة الغذائية؛

- محدودية التوسع في الأراضي الزراعية ونقص كفاءة استغلالها، وكذا نقص الاستثمار في القطاع الريفي والسلع الزراعية إضافة إلى ضعف استخدام الموارد المائية؛
- كان للثورات العربية أثر بالغ على مستوى الإنتاج والمشاريع المدرجة ضمن برنامج الأمن الغذائي لهذه الدول (سعيدة و حكيمة، 2016، الصفحات 84-85)؛
- التصحر والتعرية والبيئة الزراعية وأثرها على استدامة الإنتاج، كلها عوامل تؤثر على إنتاجية الأراضي الزراعية؛
- تغير المناخ وأثاره السلبية على القطاعات الرئيسة وعلى الأمن الغذائي، فالنقص الحاد في المياه والجفاف الشديد تسبب في انخفاض غلة المحاصيل في ظل ارتفاع درجة الحرارة مما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي (المنظمة العربية للتنمية، 2018).

**خاتمة:**

عرفت الدول العربية إصلاحات كبيرة لتنمية القطاع الزراعي سعيا منها نحو تحقيق الأمن الغذائي، من خلال المساعي الحثيثة في هذا الإطار والمتمثلة في منح العديد من المزايا والامتيازات المغرية خاصة الضريبية منها، لتوفير مناخ استثماري جاذب لاسيما فيما يتعلق بالأطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الجبائية، لتشجيع الاستثمار الزراعي والحصول على أغذية آمنة ومغذية.

وبناء على هذه الدراسة فقد تم الوصول إلى نتيجة مفادها أن الإصلاحات التي عرفتها الدول العربية ساهمت في زيادة إنتاج بعض المحاصيل وتحقيق التنمية الزراعية ولكن وبالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها إلا أن مستوى تحقيق الأمن الغذائي لا يزال متواضع ومحدود، والفجوة الغذائية لازالت في الارتفاع بسبب تزايد نفقات التلوث البيئي الذي يلحق بالأغذية ويقلل غلة المحاصيل الزراعية ونوعيتها من جهة، والأوضاع السياسية والاقتصادية خاصة في ظل انهيار أسعار النفط من جهة أخرى، مما يستدعي تكثيف جهود

أكبر في المجال الزراعي لتحقيق التنمية الزراعية المستدامةوا إرساء مقومات الأمن الغذائي والتقليل من حدة التبعية الغذائية والتخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول، أنه وبالرغم من امتلاك الدول العربية الإمكانيات الطبيعية والبشرية والجهود المبذولة لتوفير المنتجات الغذائية الرئيسية، إلا أنها لم تحقق بعد الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب المتزايد على الغذاء، مما دفعها نحو التوجه إلى الاستيراد لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية.

وعلى ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- دعوة الدول العربية نحو تحقيق التكامل الاقتصادي لتقليص الفجوة الغذائية ومواجهة الزيادة في الطلب على الأغذية؛
- دعم أصحاب المشاريع الاستثمارية في المجال الزراعي، وبذل جهود أكبر لاستقطاب عاملين أكثر نحو هذا القطاع لتشجيع التنمية المستدامة للزراعة خاصة الريفية منها؛
- تشجيع عمليات البحث العلمي المرتبط بمجال الطاقة الخضراء والتنمية الزراعية المستدامة، فضلا عن أهمية جذب التقنيات الأجنبية من خلال تبني مشاريع مشتركة؛
- تحسين كفاءة استخدام المياه في القطاع الزراعي من خلال استخدام نظم الري الحديث للحفاظ على النظم الإيكولوجية المائية والحد من تفاقم الإجهاد المائي؛
- تفعيل التنمية الزراعية المستدامة باعتبارها أحد أهم الآليات المستحدثة لتحقيق الأمن الغذائي، من خلال فصل أنظمة الأغذية والزراعة تدريجيا عن الاعتماد على الوقود الأحفوري والتوجه نحو مصادر الطاقة الخضراء.

**قائمة المراجع:**

1. ثامر البكري. (2015). انتاج وتسويق الحبوب وأثرهما على تحقيق استدامة الامن الغذائي: دراسة وصفية لمحصول القمح في العراق الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية. العدد 14، 3-10.

2. حكيمة رحماني، سعيدة بوسعدة. (2016). دور التكامل الغذائي العربي في تحقيق الامن الغذائي. حوليات جامعة الجزائر 1 ، المجلد 29 (العدد 2)، 75-97.

3. علي مكيد، و فريدة بن عباد. (2017). وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي: دراسة تحليلية للمتاح من الانتاج. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 17، 1-9.

4. ناصر مراد. (2010). سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية: حالة الجزائر. مجلة جديد الاقتصاد، جامعة الجزائر3، العدد5، 44-58.

5. المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2017). التقرير السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 37.

6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2017). تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي. السودان: جامعة الدول العربية.

7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2018). تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي. السودان: جامعة الدول العربية.

8. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). قاعدة بيانات منظمة التغذية والزراعة (الفاو). نقلا عن موقع: http://www.fao.org/faostat.